



International Knowledge Network  
of Women in Politics

تلخيص النقاش:

# القضاء على القوانين التمييزية: إغلاق الفجوات بين الجنسين

أغسطس 2016



# رسالة التقديم

بغض النظر عن حالتها الزوجية، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة، حقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو المدني أو أي مجال آخر". (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، الذي اعتمد في عام 1979 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة).

**الرجاء زيارة هنا للاطلاع على المذكرة المفاهيمية الكاملة للمناقشة الإلكترونية.**

في جميع أنحاء العالم، لا تزال الحقوق الأساسية للمرأة تنتهك حيث النساء تواجهن التمييز في الحصول على التعليم والعمل والحماية الاجتماعية، والميراث، والإمكانيات الاقتصادية والموارد الإنتاجية والمشاركة في صنع القرار والمجتمع ككل. ويعرف التمييز بين الجنسين بأنه "... أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه، توهين أو إحباط الاعتراف أو التمتع به أو ممارسته من قبل النساء،

ظلت المناقشة الإلكترونية مفتوحة على مدى 4 أسابيع من 16مايو - 12 يونيو 2016

## الأسئلة

### سد الثغرات: تشريع و تطبيق

1. يرجى ذكر أمثلة ملموسة من الإصلاحات من بلدكم (مثل أنواع القانون، والجهات الفاعلة المعنية، وصفة للنجاح)؟ ماهي الكيانات الموجودة لتتبع أثر هذه الإصلاحات؟
2. يرجى تحديد التحديات الرئيسية لتعديل و إلغاء الأحكام التمييزية في القوانين السارية في بلدكم و / أو إدخال تشريعات جديدة تحمي النساء والفتيات حيث لا يوجد قانون و / أو تنفيذ التشريعات القائمة للمساواة بين الجنسين. إذا كان ذلك ممكنا، يرجى توضيح الخطوات والجهات الفاعلة المعنية في إجراء هذه التغييرات.

### التدابير والآليات والمؤسسات

1. هل اعتمد بلدكم تدابير مؤقتة لزيادة تمثيل المرأة في السياسة؟ ماهي الآليات أو هياكل الموجودة في البرلمان لتحقيق المساواة بين الجنسين (لجنة، تجمع الخ...)?
2. هل أنت على علم من وجود جهود تحليل من منظور النوع الاجتماعي اتخذت في الهيئات الحكومية أو البرلمانية في بلدكم؟ يمكنكم ذكر تفضيل حول الطريقة التي يتم بها تنفيذ هذا التحليل؟ هل يمكنكم تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة في هذا الصدد؟

### العمل الجماعي

1. هل يمكنكم إعطاء أمثلة ناجحة للتنسيق المتضام بين صناع القرار ومنظمات المجتمع المدني وشبكات حقوق المرأة التي خلفت تغييرات كبيرة في الأطر التشريعية في بلدكم؟ ما هي العوامل التي ساهمت في النجاح؟

2. يرجى تقديم أمثلة من المبادرات التي بنت قدرات المؤسسات على رسم الخرائط والتحقيق فيها والضغط من أجل تعديل القوانين وإذا توفرت الآثار الإيجابية الملموسة على النهوض بالمساواة بين الجنسين في بلدكم.

يمكن المشاركة عن طريق البريد الإلكتروني [iknowpolitics@unwomen.org](mailto:iknowpolitics@unwomen.org) أو بنشر التعليقات مباشرة على الإنترنت أدناه. لنشر الملاحظات مباشرة على الصفحة، الرجاء تسجيل الدخول باستعمال رمز الدخول في أعلى الصفحة على اليمين، أو التسجيل لأول مرة هنا.

## قائمة المشاركين

استضافت شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات في السياسة هذه المناقشة الإلكترونية حول موضوع "القضاء على القوانين التمييزية: إغلاق الفجوات بين الجنسين" على موقعها الإلكتروني من 16 مايو إلى 24 يونيو 2016. و تلقت المناقشة اثني عشر مساهمة، من قبل خبراء من القارة الأمريكية والمنطقة العربية وآسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا، وأفريقيا. نجد ضمن مجموعة المساهمين سياسيين وقضاة و أكاديميين وممثلي المجتمع المدني حيث أكدوا على أهمية الجهود المشتركة بين الجهات المعنية للقضاء على القوانين التمييزية. اطلع أدناه للمزيد من التفاصيل عن الخبراء ومساهماتهم:

• [الدكتور سانتوش كومار ميشرا](#) (جامعة شريماتي نازيباي دامودار ثاكارس للنساء): سلط الضوء على خطة تمكين المرأة و المساواة بين الجنسين التشغيلية الجديدة ، 2013-2020، و التي تمثل خريطة طريق لتوجيه عمليات بنك التنمية الآسيوي (ADB). كما قدم أمثلة من بنغلاديش ونيبال وكمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وأوزبكستان و حلل الأثر الجنساني للتشريع في الأمريكتين (نيكاراغوا وبيرو وهايتي والإكوادور والأرجنتين وكولومبيا وبوليفيا) ونجاح تشريعات تراعي الفوارق بين الجنسين من غانا و فيجي. نشرت شبكة المعرفة الدولية للنساء في السياسة ملخصا [للمساهمة التي تبلغ 22 صفحة](#).

• [زينيا دياز كاستيلو](#) (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السلفادور): قدمت أمثلة من العمل المشترك بين المجموعة البرلمانية للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السلفادور.

• [لانا زنانيري](#) (أرض-العون القانوني الأردن): عالجت نقاط الضعف والتحديات التي تواجه النهوض بالمساواة بين الجنسين بالنسبة للمرأة السورية بالخصوص.

• [فوزية بوت](#) (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باكستان): تحدثت على خطة عمل لإصلاح الفوارق بين الجنسين في باكستان بعد توقيع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، كما سلطت الضوء على القيود والتطورات السياسية والبرلمانية في باكستان.

• [كيرثي جاياكومار](#) (مؤسسة الفيل الأحمر): وضحت تطور التشريعات المتعلقة بنوع الجنس في الهند ووفرت حالات محددة للاغتصاب والاعتداء الجنسي.

• [كارمن ألانيس فيغيروا](#) (المحكمة الانتخابية الفيدرالية، المكسيك): حلت الإصلاح الدستوري في المكسيك (ديسمبر 2014) وتأثيره على التشريعات المعنية بالنوع الاجتماعي وتأثير "Mesa Interinstitucional - Presupuestos para las Mujeres y la Igualdad de Género" على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في المكسيك و CSW58.

• [إيلنا هاتاك](#) (دامو فنلندا): لخصت أهم ما توصل إليه تقرير "المساواة بين الجنسين في الأحزاب السياسية وشركة النساء من بين الأحزاب" في السياق الفنلندي.

• [شيرين شبانة خان](#) (لجنة اليقظة الشعبية لحقوق الإنسان): شددت على التحديات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تمنع المرأة من الوصول إلى العدالة وعرضت المشروع الهندي "القرية النموذجية: عملية تشاركية".

• [كاترين واتوكا](#) (كينيا): سلطت الضوء على المشاكل التي تؤثر على الحكم في كينيا و المانعة العمل الإيجابي على التشريعات المتصلة بالنوع الاجتماعي.

• [ساهرو أحمد كوشين](#) (المعهد الصومالي للتنمية والبحث): قدم توصيات لتحسين التدابير التشريعية في المنطقة، استنادا إلى دراسة مشتركة بين المعهد الصومالي للتنمية والبحث وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الصومال.

• [مانويلا رودريغيز](#) (جامعة مورسيا): وصغت "المكسيك من غير تمييز" - مبادرة من الحكومة المكسيكية التي تمكن المواطنين من إرسال الملاحظات وتقديم أمثلة على القوانين التمييزية عبر منصة على الانترنت.

## ملخص الردود

يود فريق شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات في السياسة أن يشكر جميع أعضاء الشبكة والخبراء الذين أخذوا الوقت للرد على أسئلة هذه المناقشة الإلكترونية وتبادل الخبرات والممارسات والتوصيات الملخصة في ما يلي.

## سد الثغرات: تشريع و تطبيق

أكدت المساهمات المقدمة أن الفجوات بين القوانين وتنفيذها الفعلي تسود في مختلف المناطق. اعترف المساهمين أن للحد من الفجوة بين الجنسين، تحتاج العديد من الجهات المعنية الى تكثيف جهودها، خاصة في مرحلتي التنفيذ والرصد. الكثير ما ركز المساهمين على الفجوة الاقتصادية بين الجنسين في هذا الجزء للمناقشة الإلكترونية.

تفسح الأدوار والمسؤوليات التقليدية المجال لتوقعات جديدة للنساء والرجال في العمل والمنزل، بما في ذلك تغيير نماذج تقسيم العمل داخل الأسر. توقعات المرأة لنفسها فيما يتعلق بالعمل خارج البيت بالإضافة الى توقعات الرجال فيما يتعلق بالأسرة و"تقديم الرعاية" تمر بمراحل تغيير على الرغم من أن المرأة مازالت تتحمل حصة غير عادلة من العمل بدون أجر في المنزل. وأخيراً، المساواة بين الجنسين بارزة شيئاً فشيئاً كقاعدة مجتمعية جديدة، وذلك خاصة نتيجة تسليط وسائل الإعلام والبيانات الشفافية الضوء على التناقضات والتمييز ضد المرأة. هذه التحولات تخلق أيضاً ضغوطات جديدة للتأقلم في الشركات والحكومات.

أصبح التكافؤ بين الجنسين أولوية استراتيجية للمنظمات والحكومات، ولذلك الطلب على أدوات القياس و تبادل أفضل الممارسات وغيرها من الأفكار والمعارف التي تسلط الضوء على قياس ومعالجة المساواة بين الجنسين الأشكال متزايد. على مدى العقد الماضي، تم المنتدى الاقتصادي العالمي بقياس الفجوات الوطنية بين الجنسين من خلال تقرير الفجوات بين الجنسين العالمي السنوي، و قد زود ذلك الحكومات والجهات الأخرى بأداة ثابتة لتتبع التقدم. في عام 2012، أطلق المنتدى الاقتصادي العالمي فريق عمل مخصص بالتكافؤ بين الجنسين لتلبية الحاجة للتعاون بين الحكومة وقطاع الأعمال و الشركات لمعالجة المساواة بين الجنسين. ويهدف فريق العمل التجريبي الى إغلاق الفجوة بين الجنسين الاقتصادية بنسبة تصل إلى 10٪ خلال ثلاث سنوات في المكسيك، تركيا واليابان ومنذ منتصف عام 2014، جمهورية كوريا. في حين أن تهدف هذه فرق العمل الأربعة الأولى إلى معالجة الفجوات بين الجنسين في بلدانهم نظراً للسياق المحلي، ومن المتوقع أيضاً أنها تخدم النماذج المحتملة عن التعاون بين القطاعين العام والخاص للبلدان والمناطق الأخرى التي تسعى إلى معالجة أوجه التفاوت بين الجنسين.

الخطة التشغيلية للمساواة بين الجنسين و تمكين المرأة، 2013-2020 المنتوجة من قبل بنك التنمية الآسيوي (ADB) في عام 2013 تسلط الضوء على الممارسات الجيدة من مختلف البلدان، و ذلك خاصة في مجال الحياة الاقتصادية.

كخطوة أولى، توصي الخطة أن يجب أن يكون التكافؤ بين الجنسين موجود بشكل واضح و معبر عنه كجزء كامل من أي عملية وطنية لإغلاق الفجوات الاقتصادية بين الجنسين. في سياق سرعة شيخوخة السكان، دعت الحكومة مع كبار رجال الأعمال اليابانيين بوضوح الى إدماج المرأة في قوة العمل. أنشأ المكسيك فريق عمل وأطلق تقييم وضع الشركات الأعضاء للمساعدة على ضمان أن الالتزامات التي تستهدف التحديات التي تم تحديدها و أن يتم اعتماد التدابير والممارسات الصحيحة. تم وصف التحليل الوطني وخاصة تحليل القطاعات المحددة المذكورة

كأداة مهمة لتسريع التغيير. و تم اعتبار النهج القائمة على مقاييس معينة لتنفيذ الالتزامات وتتبع التقدم عوامل رئيسية لضمان تعبئة استمرار الزخم المستمر وتبادل أفضل الممارسات. بالإضافة إلى التزامات الشركات بذاتها، الاتفاق على العمل الجماعي يساعد على مضاعفة التأثير. وأخيرا ما وراء القيادة السياسية والتجارية، يساعد إشراك وسائل الإعلام والخبراء و الأكاديميين وممثلي المجتمع المدني على ضمان الشفافية والنجاح في هذه العملية التحويلية. ويلخص القسم التالي أمثلة من مختلف المناطق التي قدمها المشاركين.

في أستراليا، استبدل قانون المساواة بين الجنسين في مكان العمل 2012 قانون تكافؤ الفرص للمرأة في مكان العمل 1999. يهدف القانون الجديد إلى تحسين وتعزيز المساواة بين الرجال والنساء في مكان العمل. يطلب القانون المشغلين في القطاعات غير العامة مع 100 موظف أو أكثر أن يقدموا تقريرا إلى وكالة المساواة بين الجنسين في مكان العمل (وكالة أسترالية حكومية) بين 1 أبريل و 31 مايو من كل عام يغطي مدة 12 شهرا السابقة. وكالة المساواة بين الجنسين في مكان العمل تسهل المراقبة حيث تقوم بجمع وتحليل البيانات من المشغلين و بتطوير المعايير المتعلقة بمؤشرات المساواة بين الجنسين. والمقصود بتقديم التقارير بموجب هذا القانون هو إنشاء مجموعة بيانات طويلة الأجل لتقديم أدلة على مستوى مكان العمل والصناعة وإلى توفير فهم أفضل للديناميات بين الجنسين في أماكن العمل الأسترالية. من البيانات التي قدمتها تقارير المنظمات سنويا، تضع الوكالة بيانات إجمالية وتقارير فردية وسرية تتعلق بالمؤشرات المعمول بها.

سلط أحد المشاركين في النقاش الضوء على التمييز القائم على أساس الجنسية ونوع الجنس طارحا مثالا من الاتحاد الأوروبي. اتفقت دول الاتحاد الأوروبي قبل بضع سنوات بوضع سلطات جديدة لمكافحة التمييز على أساس الجنس عن طريق تطبيق مبدأ المساواة في المعاملة بين الرجل والمرأة في شؤون الشغل<sup>1</sup>.

في السلفادور، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قادت المجموعة البرلمانية للنساء مبادرة لتحديد ومراجعة وتحديث الأطر القانونية بشأن المساواة بين الجنسين من خلال الخطوات التالية:

- تعريف الإجماع البرلماني قصد مراجعة الأطر التنظيمية؛
- إنشاء فريق دعم فني مرتبط باللجنة التشريعية بشأن المرأة و المساواة بين الجنسين، تضم مؤسسات قطاع العدالة العامة والمنظمات غير الحكومية المرتبطة بتعزيز المساواة بين الجنسين والإنصاف؛

1 1 a) Closing the Gender Gap: The Gender Parity Taskforces (2015), World Economic Forum:

[http://www3.weforum.org/docs/WEF\\_Gender\\_Taskforce\\_Report\\_2015.pdf](http://www3.weforum.org/docs/WEF_Gender_Taskforce_Report_2015.pdf)

b) Workplace Gender Equality Act 2012, Workplace Gender Equality Agency, Australian Government:

<https://www.wgea.gov.au/about-legislation/workplace-gender-equality-act-2012>

c) Workplace Gender Equality Act 2012, Federal Register of Legislation, Australian Government:

<https://www.legislation.gov.au/Details/C2012C00899>

d) Legislation, Brussels: European Union (EU):

<http://ec.europa.eu/justice/gender-equality/law/>

- تشخيص تشريعي للحالة الراهنة من ناحية التطبيق والردود القانونية والعملية الناشئة.
  - تقديم الاستشارة الفنية في تصميم أطر تنظيمية جديدة (التشريعات و / أو التعديلات للأطر التنظيمية الجديدة)؛
  - تبادل الآراء مع المختصين وبلدان أخرى و مع القطاعات الأخرى لمناقشة أطر السياسات.
- نتيجة لذلك، تم وضع مشروع قانون يهدف إلى إنشاء محاكم جديدة مختصة بالعنف ضد المرأة، وآليات إدارية لمعاقبة الإعلانات المتحيزة ضد المرأة، وإصدار قانون جديد للنائب العام للجمهورية. تم إصلاح القوانين الأخرى كالقانون الجنائي والإجراءات الجنائية وقانون الأسرة وقانون مكافحة العنف الأسري وقانون الشغل.

ذكرت مساهمة من باكستان الارادة السياسية على جميع المستويات، بما في ذلك الحكومة المحلية، كعامل هام. بعد التوقيع على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في المكسيك في عام 1996، بدأت باكستان خطة عمل لإصلاح الفوارق بين الجنسين - خطة إصلاح شاملة تركز على تعزيز المؤسسات، والتمكين السياسي والاجتماعي والاقتصادي. بدأت الحكومة المركزية هذه الدعوة وأظهرت الالتزام السياسي. وأعقب ذلك اعتماد تشريع وحماية خطة العمل من أربع حكومات المحافظات. جمع هذا التوافق في الآراء مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة (الحكومة والسياسيين والجهات المانحة ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية). على الرغم من أن خطة العمل لم تعد جزءا من التشريعات الفيدرالية، تعديلا دستوريا للحكم الذاتي الاقليمي سمح للخطة بالمواصلة على مستوى المحافظة.

ومع ذلك، أشارت مساهمة من الهند إلى الصعوبات التي تواجهها النساء في المجتمعات الفقيرة بسبب قلة الموارد المالية للوصول إلى المؤسسات القانونية. تكاليف السفر إلى مكتب المحافظة لتقديم شكوى أو للمتابعة اللازمة حتى على قضية مكلفة، ورسوم مكتب الخدمات (على سبيل المثال للحصول على مواعيد جديدة أو رسوم الوساطة). لا يزال قانون العقوبات الهندي لعام 1860 لتنظيم الأنشطة الإجرامية يسود في الهند. سواء كانت الجريمة قتل أو سرقة أو اعتداء أو تشهير أو اغتصاب أو تسبب في الإجهاض، يأتي المستودع الوحيد للسلطة لقطاع الأمن للتصدي للجرائم من قانون العقوبات الهندي (بغض النظر عن أدوات المساعدة الأخرى من التشريعات التي ظهرت لمواجهة جرائم محددة).

توضح الأمثلة المذكورة أعلاه التحسينات التي أدخلت في العديد من البلدان لإنهاء القوانين التمييزية. ومع ذلك، فإن المساهمات أيضا تشير الى آثار الحساسيات المرتبطة بالمعايير الاجتماعية والإرادة السياسية والاختناقات البيروقراطية. هناك العديد من التناقضات بين تصريحات المدونات القانونية مثل الدساتير وممارسة القوانين التمييزية السائدة في مختلف المناطق.

## التدابير والآليات والمؤسسات

لا تزال المرأة تعاني من التمييز فيما يتعلق بمشاركتها في الحياة العامة والسياسية في معظم مجالات الحياة العامة وفي جميع المناطق الجغرافية. على سبيل المثال، اعترفت المفوضية الأوروبية مؤخرا بما يلي: "في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، لا يزال عدد الرجال يسيطر إلى حد كبير على عدد النساء في مواقع المسؤولية في جميع المجالات. أسباب ضعف تمثيل المرأة في مواقع السلطة وصنع القرار هي متعددة الأوجه ومعقدة". هناك حواجز كبيرة أمام مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية و هي تنبع من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك من الصور النمطية السلبية عن المرأة وأدوارها الراسخة بين الجنسين.

وعندما نتصور التمييز بين الجنسين في المجال العام، نجد من بين القضايا الرئيسية مسألة كيفية تعامل النوع الاجتماعي في الأماكن العامة والخاصة. علماء النسوية كانت تعمل لأكثر من عشرين سنة على تفكيك الفجوة بين الفضاء العام والخاص. ويشدد تقرير عام 2005 IDEA أن كان المجال العام تقليديا مجال للرجال، مبينا أن "الرجال، عبر تقريبا جميع الثقافات، يتطورون في اجتماعات تسود فيها رؤية السياسة كمجال شرعي بالنسبة للرجال". بينما على المستوى الدولي، هناك تقدم في التوافق في الآراء بشأن التزامات الدول لمعالجة العوائق التي تحدد مشاركة المرأة الكاملة والفعالة في الحياة العامة. و لكن على الصعيد الداخلي، لا يزال هناك إحراز تقدم في تعزيز المساواة بين المرأة و الرجل في هذا المجال. التشريعات والسياسات الوطنية تؤثر سلبا على مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية في بعض الدول عن طريق الحد من مشاركة المرأة من خلال شروط استثناء أو تمييز، وبالتالي فهي تقيد قدرة المرأة على المشاركة الكاملة في الحياة العامة.

يمكن للتدابير المؤقتة لزيادة أعداد النساء في الحياة السياسية وفي المؤسسات العامة أن تحد بشكل فعال الأعراف الاجتماعية التمييزية والقوالب النمطية على الدور القيادي للمرأة. دعم عمل النساء البرلمانيات هو المفتاح لتعزيز نفوذ النساء في التشريع والرقابة. كذلك، مساعدة مجموعات حقوق النساء من المجتمع المدني الى وصول عمليات صنع القرار هام جدا في ضمان المساواة العامة حول قضايا المساواة بين الجنسين. وعلاوة على ذلك، للبرلمانات وأعضائها، رجالا ونساء، دورا حاسما لدمج الممارسات والاستراتيجيات التي تراعي الفوارق بين الجنسين في جميع مجالات العمل، و التي تتحقق من أن كل قطعة من التشريعات لا تميز سلبيا ضد النساء أو الرجال أو الفتيات أو الفتيان. يمكن للبرلمانات أن تتأكد من أن الإصلاحات والقوانين تراعي الفوارق بين الجنسين وتمول و تنفذ بشكل صحيح.

في 10 فبراير 2014، مر في المكسيك تعديلا للمادة 41 من الدستور الفيدرالي ينص على أن يجب على الأحزاب السياسية أن تضع "... قواعد لضمان المساواة بين الجنسين في تسمية المرشحين في انتخابات التجديد النصفى للكونجرس الفيدرالي و الانتخابات المحلية". التعديل هو الأول من نوعه في المكسيك الذي يلزم الأحزاب السياسية بمراقبة واحترام مبدأ المساواة بين الجنسين في تكوين قوائم المرشحين لمنصب انتخابي. وبفضل هذا الإجراء، تم تخصيص 42% من المقاعد في الكونغرس و 34% في مجلس الشيوخ إلى النساء. وبالإضافة إلى ذلك، وفقا



لاتفاق اللجنة التوجيهية للمساواة بين الجنسين<sup>2</sup>، تم تأسيس المائدة المستديرة بين المؤسسات في 1 أكتوبر 2014 لمتابعة التطورات المادية والمالية والمشاكل والتوقعات و النتائج النوعية للبرامج . وقد نتج تأسيسها عن اجتماع لأصحاب المصلحة المتعددين سابق، بما في ذلك رئيس المعهد القومي للمرأة، الذي وضع أسس الأداء الفعال للجنة المساواة بين الجنسين ودورها في تطوير تحليل الموازنة بين الجنسين وفي رصد القانون العام لوصول المرأة إلى حياة خالية من العنف. ساهمت اللجنة أيضا في تشجيع البحث المتقدم بشأن قضايا من أمثال منع الاعتداء الجنسي على الأطفال، وخاصة ضد الفتيات والمراهقين؛ توازن الحياة مع العمل؛ قتل النساء<sup>3</sup>؛ والاعتداء على الانترنت ضد السياسيات.

أشار مثال من فنلندا إلى نظام البلاد الفريد في الحصص: لا توجد حصص قانونية للانتخابات، ولكن في البلديات وجميع اللجان التي تنتخب بعد الانتخابات، استنادا إلى اختلاف الولايات السياسية للأحزاب، يجب أن يوجد على الأقل 40 ٪ يمثل جنسا واحدا. وغالبا ما يشارك أعضاء اللجنة في السياسة ولكن لم يجلسوا مجملهم في المجلس. ويقال أن هذا النظام قد ساهم في زيادة عدد النساء السياسيات، على الصعيدين الإقليمي والوطني، حيث لاحظوا الناخبين أن النساء قادرات مثل الرجال على ممارسة السياسة. (41.5٪ من أعضاء البرلمان نساء، وتشكل النساء 36.2٪ من أعضاء المجالس البلدية).

ظهرت خصوصية مؤسساتية أخرى في فنلندا وهي شبكة النساء النواب في برلمان فنلندا، التي أنشئت في عام 1991. تنتمي جميع النساء النواب تلقائيا إلى تجمع نسائي يهدف إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التشريعات المقترحة. ويتعاون هذا التجمع مع المشرعين من البلدان الأخرى، وينظم حلقات نقاش حول المساواة بين الجنسين، وهذا غالبا بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني. تدار أنشطة الشبكة من قبل لجنة تنفيذية التي يتم تحديدها سنويا من قبل الجمعية العامة. ولاية الرئيس ونائب الرئيس تدوم سنة واحدة، واختيارهم يدور بين الطرفين. قوانين كقانون المساواة بين الجنسين والتشريعات على الرعاية العامة للأطفال، وقانون يمنح قروضا خاصة لسيدات الأعمال و تمويلا لمنظمات النساء المهاجرات أمثلة من التشريعات التي ينشط عليها التجمع الذي يهتم كذلك بالمساواة في الأجور والعنف ضد المرأة. تم تقديم مثالين من أفريقيا جنوب الصحراء يشيران الى بيئات سياسية أكثر تحديا تعيق إنشاء الهياكل التي تمكن المرأة من اصلاح القوانين التمييزية.

عارضت مؤخرا مجموعة من البرلمانين في كينيا مشروع قانون يتعلق بالنوع الاجتماعي على الرغم من النص الدستوري للعمل الإيجابي (المادة 27 (8))، حيث أن الدولة مطلوبة باتخاذ التدابير التشريعية وغيرها اللازمة لضمان أن لا يزيد عن ثلثي أعضاء الهيئات من نفس الجنس. تؤكد المادة 81 كذلك أن يجب أن تكون هذه القاعدة معتمدة في الهيئات العامة الانتخابية. إن مقاومة العمل الإيجابي المتعلق بالجنسين تخلف التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية. ولا تزال

2 Follow this link to access all the information on the Steering Committee: [http://www.senado.gob.mx/comisiones/igualdad\\_genero/](http://www.senado.gob.mx/comisiones/igualdad_genero/)

3 Femicide is a crime involving the violent and deliberate killing of a woman, but many States do not specifically define such a crime in their criminal codes. As a result, statistics are hard to come by. - See more at: <http://www.unwomen.org/en/news/stories/2013/4/femicide-in-latin-america#sthash.vXl2u7TQ.dpuf>

النساء قليلة المشاركة في البرلمان (67 امرأة في المجلس الوطني وهو ما ينقص ب 50 عن ال 117 المنصوص عليه في هذا القانون). وقع تفسير معارضة مشروع هذا القانون بسوء الحكم والمجتمع الذكوري الذي يفضل الرجال في المجالات السياسية والعامة.

في الصومال، أجرى المعهد الصومالي للتنمية والبحوث في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دراسة حول مستوى مشاركة المرأة الصومالية في السياسة في منطقة بونتلاندي. تم تفسير انخفاض مستويات المشاركة لعدم وجود سياسة وأطر قانونية واضحة تدعم وصول المرأة إلى الحياة العامة والسياسية.

تم ذكر الثقافة كذلك كعامل هام يؤثر مواقف الناس وتصوراتهم تجاه مشاركة المرأة في الحياة السياسية. وكشفت الدراسة أنه على الرغم من بعض الشيوخ الذين يعتبرون مشاركة المرأة في الحياة السياسية ضد التقاليد الصومالية، فإن الأغلبية العظمى من الأشخاص المساهمين تحدثوا بشكل إيجابي عن مساهمة المرأة في السياسة والمجتمع. وقدم التقرير عدة توصيات لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة؛ لا يمكن اعتبار مسألة المساواة بين الجنسين في الحياة السياسية والعامة في عزلة من بعضهما بحيث لا تزال النساء الراغبات في المشاركة في الحياة السياسية والعامة تواجه عوائق معقدة تتعلق بتحقيق مجموعة من حقوقهن مثل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحقوق الأسرة والصحة والسلامة.

وتوصي الدراسة بأن تضع الحكومة الأطر القانونية والسياسية التي تعزز وتدعم المشاركة السياسية للمرأة والوصول إلى الجمهور والمساهمة في النقاشات. وأوصت أيضا بأن ترتقي منظمات المجتمع المدني بجهودها لرفع مستوى الوعي، وخاصة عند القادة الدينيين والتقليديين، وبتعبئة المجتمعات المحلية لحشد التأييد لمشاركة المرأة في الحياة السياسية على أساس أن يمكن لانتخاب النساء أن يكون حافزا للتغيير.

## العمل الجماعي

اعترف جميع المشاركين بأهمية مساهمة المجتمع المدني في إلغاء القوانين والممارسات التمييزية. في الواقع، في كثير من الحالات ناشطي المجتمع المدني هم قادة في فضح التجاوزات والثغرات بين التشريع والتنفيذ وغالبا ما يوفرون لصانعي السياسات بالمعلومات اللازمة لبدء عمليات المراجعة القانونية. تم التعرف على المشاركة الجبارة لمنظمات المجتمع المدني، وخاصة منها المجموعات النسائية، في تطوير السياسات التي تضمن المساواة والإشراف على الهياكل والسياسات والممارسات لمؤسسات الدولة كعنصر حاسم للمساءلة.

وأثبت المجتمع المدني كرقيب هام خاصة في التصدي للعنف ضد المرأة. قادت مؤسسة أرك المخصصة في حقوق الإنسان والمرأة في غانا على سبيل المثال، شراكة مناصرة تدفع للسياسات التي تضم الجهات الحكومية وغير الحكومية للضغط من أجل اعتماد سياسة وطنية وخطة لتنفيذ قانون ضد العنف المنزلي (القانون 732 لعام 2007) الذي يضمن أن يتم تناول قضايا العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس من خلال اتباع منهجية منسقة في الترتيبات المؤسسية. من عام

2008 إلى عام 2010، أجرت المبادرة رصد لتقييم حالة تنفيذ هذا القانون. دفعت وزارة شؤون المرأة والطفل، والحماية الاجتماعية لإنشاء مجلس و أمانة العنف المنزلي مما أدى الى وضع قانون العنف الأسري. بحلول عام 2014، تم انشاء 97 وحدات لدعم ضحايا العنف المنزلي على الصعيد الوطني بالإضافة الى وضع محاكم العنف القائم على نوع الجنس في أكرا وكوماسي.

كان لجماعات النساء دورا هاما في مناقشات السلام في فيجي خلال أزمة الرهائن مايو 2000. تفاوض المجلس الوطني للمرأة في فيجي مع قوات الأمن مما أدى الى قرارات جمع أعضاء المجلس العسكري وغيره من كبار الضباط للاجتماع مع ممثلين مناقشات السلام. تم تقديم في هذا الاجتماع البيان المعروف باسم "رسالة المرأة" الذي حثّ القادة على العودة إلى الديمقراطية البرلمانية. والمحافطة على دستور عام 1997 باعتباره القانون الأسمى للبلاد كما حث الجيش على احترام حقوق الإنسان. بعد ثلاث سنوات، عقد المجلس القومي للمرأة والمجلس العسكري حوار وطني نتج في قيام اللجنة التنسيقية لنساء فيجي والأمن والسلام و في تقديم المجلس القومي للمرأة طلبات رسمية إلى مراجعة الأمن والدفاع الوطني التي تركزت على مشاركة المرأة في صنع القرار الأمني والعنف ضد المرأة بوصفه عائقا للمشاركة الشاملة. أظهرت هذه المبادرة أهمية الشبكات النسائية (من المجتمع المحلي والوطني) في تدخلات الإنذار المبكر. وبالإضافة إلى ذلك، أنها فتحت الأبواب للعديد من النساء لتشاركن في عمليات صنع القرار على المستوى المحلي والوطني.

وأظهر مثال من المكسيك كيف تكون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمثابة عامل لتمكين المشاركة المدنية. كما تم إنشاء شبكة على الإنترنت من قبل الحكومة نيابة عن مبادرة الرئيس التي شاركت منظمات المجتمع المدني في مكافحة القوانين التمييزية. تمكن مبادرة "المكسيك دون التمييز" هذه الجهات من ارسال الآراء بشأن أي قانون يلاحظ كقانونا تمييزيا. ستنتهي هذه المبادرة في يوليو عام 2016 و سيليها تحليلا سيتم نشره. في نفس الحين، دعا الرئيس مركز أبحاث الاقتصاد ومعهد البحوث القانونية للعمل جنبا إلى جنب مع المستشار القانوني للسلطة التنفيذية الفيدرالية، وإنشاء منهجيات لأخذ نتائج هذه المبادرة الى مرحلة أخرى.

عرضت هذه المناقشة الالكترونية التقدم الإيجابي والممارسات الجيدة المعتمدة في مختلف البلدان. ومع ذلك، فقد اعترفت معظم المساهمات بأن هناك حاجة كبيرة لبذل جهود كثيفة ومنسقة لإنهاء القوانين والممارسات التمييزية بحلول عام 2030، و هذا في بعض المناطق أكثر من غيرها. توجد جهود مستمرة للنهوض بالمساواة في قوة العمل في آسيا و هناك تنفيذ لقوانين تنهي التمييز ضد المرأة في المجتمع في أفريقيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. للمزيج من الإرادة السياسية وإشراك منظمات المجتمع المدني و حقوق الإنسان القوية وزيادة عدد النساء في الحياة السياسية والشراكات الاستراتيجية والمساعدة التقنية الفعالة قدرة على تقليل الفجوة بين الجنسين في القانون والممارسة و في التفاوت بين المناطق.